

المنعطف

المدير المسؤول: التهامي الخياري ■ رئيس التحرير: عمر الحسني ■ الأربعاء 20 ذو الحجة 1427 الموافق 10 يناير 2007 ■ العدد: 2737
الفرن برهمان ونصف ■ الأيداع القانوني: 24/96 ■ الترخيم الدولي: ISSN:1 113-707X ■ البريد الإلكتروني: almounaataf@menara.ma

الأساتذة الباحثون حاملو الدكتوراه الفرنسية

لجنة الدعم تبحث عن حل سياسي استثنائي والأساتذة يؤكدون تقديمهم لأكثر قدر من التنازلات

ت. Reuters

مصطفى السباعي

التعليم العالي دون شرط المباراة، مع الاحتفاظ بكامل الأقدمية منذ التوظيف.

وقد تبين في نهاية المطاف - يوضح محمد محاسن، بأننا قدّمنا أكبر قدر من التنازلات عند قبولنا بمقتراح الوزارة (ولوح إطار مؤهل ابتداء من 2002، واستاذ التعليم العالي ابتداء من 2006). مما يعني التنازل عن قسط هام من المستحقات المالية التي تشكّل الوزارة من كونها العائق أمام الحل، كما أننا تجاوزنا عائق المعادلة على أساس تحويل الولوج إلى إطار أستاذ مؤهل (2002) هو اعتراف بهذه المعادلة لتبقى نقطة الخلاف الرئيسية هي شرط المباراة، ومن تم نعلن للرأي العام الوطني القدر الكبير من المرونة التي أعملناها كإستراتيجية متضمرين، ولم يبق على الوزارة إلا أن تبدي مرونة من جانبها وتتخلى عن شرط المباراة وتدمج الأساتذة الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية في إطار أساتذة التعليم العالي.



اقترح حل لا يخضع تماما للصيغة القانونية اللازمة، قبلنا بفتح الحوار على أساس توافقي حتى نتمكن من إنهاء هذه الأزمة وإنهاء لمأساة المضربين عن الطعام، شريطة أن تحقق هذه الأرضية التوافقية الحد الأدنى من المطالب المشروعة والمتمثلة أساسا في وولوج إطار أستاذ

الذي سيمكن - يوضح محاسن - من نسخ رسالة الكاتب العام غير القانونية ويصحح الوضع المؤقت الذي فرض على حاملي الدكتوراه الفرنسية، ويمكن بالتالي من تصحيح وضعهم الإداري وفق مقتضيات النظام الأساس 17 أكتوبر 1975 المعينين في إطاره والذي يخول لكل حاملي الدكتوراه الفرنسية

الذي سيمكن - يوضح محاسن - من نسخ رسالة الكاتب العام غير القانونية ويصحح الوضع المؤقت الذي فرض على حاملي الدكتوراه الفرنسية، ويمكن بالتالي من تصحيح وضعهم الإداري وفق مقتضيات النظام الأساس 17 أكتوبر 1975 المعينين في إطاره والذي يخول لكل حاملي الدكتوراه الفرنسية

بنود القانون، كما أفاد أن نقطة الخلاف المتبقية بين الطرفين الآن هي شرط المباراة.

محمد محاسن الناطق الرسمي باسم الأساتذة الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية المعتصمين والمضربين عن الطعام، أوضح في تصريح خاص للمنعطف أنه لا يمكن أن يتأتى حل منصف إلا عن طريق القانون، وأضاف واقصد تصحيح الخطأ الإداري المقترف عند توظيف حاملي الدكتوراه الفرنسية بموجب رسالة الكاتب العام دون البث في معادلة الشهادة الأجنبية المحصل عليها، علما أن قانون الوظيفة العمومية يقضي بضرورة معادلات الشهادات الأجنبية قبل التوظيف.

الى ذلك أكد محمد محاسن في التصريح ذاته أن الحل لن يتأتى إلا بعد البث في معادلة شهادة الدكتوراه الفرنسية باعتبارها أعلى شهادة تخولها جامعاتها بأعلى شهادة مغربية تخولها الجامعة المغربية الى غاية 1997 الشيء

قال منسق اللجنة الوطنية للتضامن مع الأساتذة الباحثين حاملو الدكتوراه الفرنسية المعتصمين والمضربين عن الطعام منذ فاتح نونبر الماضي بالمقر المركز للنقابة الوطنية للتعليم العالي، أن اللجنة بصدد البحث في إيجاد حل استثنائي يقرر سياسي استثنائي من طرف الحكومة، وأوضح أن مشكل هذه الفئة أصبح مشكلا سياسيا بالرغم من أنه في الأصل مشكل قانوني على أساس التوظيف اللاقانوني لهؤلاء الأساتذة بناء على رسالة للكاتب العام لوزارة التربية الوطنية بتاريخ 2 ماي 1986 دون البث في معادلة شهادتهم الفرنسية، وأن اللجنة بصدد تقييد وجهات النظر بين الطرفين في أفق الوصول إلى هذا الحل، مؤكدا على التفهم الحاصل من جانب الأساتذة الباحثين، وأوضح أن اللجنة قد أعدت مقترحات بطابع استثنائي تتطلب الإرادة السياسية ولا تخرق أي بند من